

## الشعوب سلعة تجارية عند أميركا «الديمقراطية»!

يوسف جاد الحق

أميركا «الديمقراطية»!  
البشر نوعان في «أدبيات» السياسة الأميركيّة، الأول يعني أميركا ودول أوروبا الغربية وإسرائيل، والثاني يعني بقية الشّرّبة على ظهر السّيسيّة.

الأول هو «السيد المتّبر»، هو التاجر الحصيف، المتعامل بهذه المهنة، ينقاوّت مختلقة بين دولة وأخرى، وفق معيّن ومقاييس متباينة لكل حالة بعينها.

والثاني فهو سلعة التجاريّة، أي مادتها، وهذه تمثل عندهم فيما يعرّفه هم بالعالم الثالث، ولا سيما شعب إفريقيا وأسيا وأميركا اللاتينية.

باختصار، وبلغة التجارة السائدة، الشّعوب درجة أولى ودرجّة ثانية، أو صنف أول وصنف ثان، وكذا حارّة لها سباباتها التي تقدّم على مبدأ الربح والخسارة.

درجت أميركا على هذا منذ ثمانينات، غير أن هذه النّظرية

ترسّخت وعزّزت من حرب العالمة الثانية واستمرّت هكذا حتى يومنا هذا، ولربما تغلّب السياسة الأميركيّة في هذا

المضي، في هذا الزمن الذي أصبح على قمة الهم السياسي فيه رجل مثل رئيسه الحالي تاجر العقارب دونالد ترامپ!

ووفق هذه النّظرية، أو لنقل الإيديولوجية التي تعمّد من أميركا، وأنّ البشّر هم المادة الخام لهذه التجارة، فلابد من التعامل معهم وفهم على هذا الأساس، كيف تحصل على هذه المادة الخام، هذا ما كان يقتضي منها وجهًا فاعلاً، وكذا

وأضاف بحسب رسالة «رسّرية» من الموك، أن «الطبقات التي يبنّاها طريق دمشق - بغداد، وفيها فصيله قال سيف: «أخلنا أسلحة المسوّبة من الموك»، لكن بعد طرد التنظيم واقتراب

الموشّي من طريق المسوّبة، وتحبّرنا لانسحاب

الموشّي، في غضون ذلك، هي غرفة مخابرات دولية تدعى إلى تعميم سلام عالمي، خال

من الحروب، نظرية تقول بضرورة وجود عدو حتى لو لم يكن هناك وجود لعدو حقيقي فإن عليها إيجاده واصطدامه.

الضرورة الملحّة لذلك هي توفير المادة الخام لشنّغيل

مصالحها ومعاملتها، المنتجة للسلاح والطاقة والذّاد

والدواء وغيرها، إضافة إلى بيوتها المالية والاقتصادية

وشنّغيل اليد العاملة، وحشد ذلك كله لمواجهة تلك العدو

المفترض والمخلّ، وما عليها منتهى، لتحقيق هذا الغرض،

سوّي توجيه تهمة ما، لا وجود لها أصلًا، لشعب أو دولة

ما ولديها من وسائل الإعلام الكاذب الفتنى والمضلل ما

يكفل لها الترويج للمسألة على نحو الذي تزيد، كما أن

لها في المحافظ الدولي، آفة الذّكر من الهميم والغافر ما

ليبي رغباتها ويصدق على ادعاءاتها وتوجهاتها العدوانية

الاستقلالية.

لقد أعلنت أميركا دائمًا عن هذا المبدأ «الضرورة وجود عدو

مفترض»، ومن هنا وجّد العالم أميركا هذه، تختلق المشاكل

بين الشعب الواحد والأدوات والداعوى والإشعارات

والآكاذيب الفضيحة إلى تهيئة الأرض والمناخ والأجواء

للوصول إلى مبتغاها، ومن ثم تفعّل المذابح والجازر وجعل

الدمار بكل ألوانه في تلك البلد المستفيد، وشعّب المرشح

لإخاذة مادة خام لصناعتها الشّيّطانية من جهة، وابتدرىء

تدخلها إلى نحو آخر، بوصفها شرطي العالم الذي فرض

من نفسه حكمًا أرسلته العناية الإلهية، مؤبدًا لذلك الشّعب أو

تلك الدولة المعنية، من جهة ثانية، تاهّك عن سعيها الدّوّاب

إلى التّحكم في سياسة واقتضاده، ونهب ثرواته من جهة

ثالثة.

ولأنّها عملية تجاريّة بحت، لدى أميركا، فلن يثنّيها عن ذلك

موت الأعداد الهائلة من رجال ونساء وأطفال وشيخوخ يأكلون

طريق الموت ووسائله بشاعة، كما لا تتوارد عن تدمير أو باد

ذلك البلد المقصود وأثاره التاريخي، بحيث يغدو ذلك المكان

أو تارّيخ في يوم من الأيام، حتى قبل ظهور أميركا نفسها إلى الوجود.

بل إنّ أميركا «راعية حقوق الإنسان وعديمة الديموقراطية

والعالم الحر»؛ تذهب إلى أبعد من ذلك في سبيل الحفاظ

على أسلحتها الصّحيحة للنّخبة وكبار الأثرياء، في أسواق تعرّفها

هي وتغضّ الطرف عمّا يجرّ فيها.

والأدهى من ذلك، وبعد إقدامها على هذه الجرائم الكبيرة

بحق الإنسانية، استكمالاً لخطّها التجاري الهايف إلى

تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح، تسعى إلى ما تسمّيه

«إعادة تعمير» ذلك البلد الذي أحلّت به الخراب والدمار،

تحت غطاء كاتب أيضًا بداعوى الإنسانية، فتائي بشركتها

ومؤسساتها ومقاؤلاتها ليكون لها القسط الأكبر من هذه

العملية التي تفرض أقياماً يتموّلها على جهات من هنا

وهنّاك، كدول الخليج العربي مثلاً، وهكذا فهي الرابحة

في حالي الدمار والإعمار، على حدا سواء، وعلى حساب

الآخرين دائمًا.

لقد شهد العالم في العقود السبعة الماضية حربًا ضاربة في

العديد من دوله، ويكمن القول إنه لا حرب واحدة منها

إلا وكان لأنّ أميركا دور فيها على نحو آخر، وكان ولبلادنا

العربية أوفر نصيب منها، ولا يفوتنا هنا أن نذكر بشّاش

واسطّلها الذي لكتير لأنّها انتهاجها هيكل

لا ترضى من سياساته الاستقلالية، ومن يرفض الانصياع

لرّغباتها وتجاهّلها الاستعلائية والاستغلالية، ولعلّ الحال

السوريّة أبرز مثال على ذلك، لاشيء سوا مقاومتها الميدانية

وتوبيتها، وبموقفها من المسألة الفلسطينيّة، وعاداتها من

ثم لإسرائيل، وتستكّها لاستخدام بضروره العمل المقاوم من أجل

تحريرها كاملة وعودة الحقّ الفلسطيني لأصحابه.

إنّ أميركا لا ترحم عن فرض سياسة العقوبات العجيبة

هذه، حتى على دول تضاهيّها قوة ومكانة دولية، مثل روسيا

والصين، وما تذرّي أن أحد فوض أميركا بالوصاية على

هذا العالم بأسره.

إذا فالشعب، في عرف أميركا ليس أكثر من «مادة خام»

لصناعاتها وتجارتها البعيدة عن أي نازع إنساني تدفعه

في هذا العصر، وعن أي مزاعم تتّشكّد بها عن الديقراطية

والحرية وما إليها.

الشعوب سلعة تجارية عند أميركا «الديمقراطية»!

الوطن

الشّعب سلعة تجارية عند

أميركا «الديمقراطية»!

يوسف جاد الحق

الشّعب سلعة تجارية عند

أميركا «الديمقراطية»!

الشّعب سلعة تجارية عند